بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم
احمد الله على ما منحني من الاهتداء باتباع اصول الشريعة وفتح من اجتلاء اسرار
اغوار قواعدها البديعة واصلي واسلم على من جمعت له جوامع الكلم وخص
بعموم البعثة الى الامم وعلى آله واصحابه الهادين الى اوضح امم واقول انه
لما كان كتاب جمع الجوامع تأليف العلامة قاضي القضاة تاج الدين ابي نصر عبد
الوهاب بن شيخ الاسلام قاضي القضاة تقي الدين ابي الحسن السبكي رضي الله
عنهما جرى عليه من كتب الاصول مجرى الانسان من العين والعين من الانسان
قد اجاد في وضعه مؤلفه كل الاجادة واحسن كل الاحسان حتى انه في الحقيقة
خلاصة كل بسيط ومستصفى كل وجيز ووسيط وكان شرحه للعلامة جلال الدين
ابي عبد الله محمد بن احمد المحلي رحمه الله تعالى قد حل من الشروح محل البدر من
الكواكب والصدر من المواكب غير انه لما غلب عليه من الايجاز كادت اشاراته في
بعض المواضع ان تعد من الالغاز حداني الكد الى تعليق حواش تفتح من الشرح
مقفله وتوضح مجمله وتنبه على مهم اهمله وتنتصب لعبارة المتن احيانا كما
تنتصب لايضاحها برهانا وتتضمن شيئا من دقيق المناقشة بحسب
مقتضى النظر ولعمر الله ان السلامة من ذلك لامر يعسر على البشر والله تعالى
المسؤول ان يعصم مما يصم بمنه وحوله وقوته وطوله **قوله المص نحمدك** معناه لغة
نثني عليك بالجميل اي نصفك به ولم يرد الشارح بقوله اي نصفك بجميع صفاتك ان معنى
نحمدك لغة الثناء بالجميل مقيدا بقيد الكلية اذ ليس في لفظ نحمدك ما يفيد التقييد
بالكلية لغة اما اولا فان اللايق بالمص هنا ومقتضى مقام انشائه الثناء على الله
سبحانه لاجل نعمه ان يكون مراده الثناء بجميع الصفات لانه ابلغ في المقصود من
المبالغة والمراد الثناء بها اجمالا اذ الثناء التفصيلي امر لا تشعر بقدره البشر والذي
يدل على ان مراد الشارح ما ذكرناه انه نقل المعنى اللغوي عن الفائق للزمخشري ثم
اضاف الى ذلك في الاستدلال على ان مراد المص ما ذكره ان كلا من صفاته تعالى
جميل كما تقرر في العقائد وان رعاية جميعها ابلغ في التعظيم المراد بانشاء الثناء
بقوله نحمدك فقوله **المراد بما ذكر** اي في قوله نحمدك اللهم وقوله **اذ المراد به ايجاد الحمد**
استدلال على كون التعظيم مرادا بان الجملة انشائية اي معناها انشاء الثناء
وايجاده **لا الاخبار بانه سيوجد** وفي تصدير المضارع بسين الاستقبال تنبيه
على ان الحمد ونحوه انما يكون مع فاعله اخبارا بالنظر الى الزمن المستقبل لا الحال
قوله واتى بنون العظمة اي دون الهمزة للمتكلم **لاظهار ملزومها** اي ملزوم

العظمة

العظمة وهو تعظيم الله اياه بتأهيله للعلم لان العظمة امر لازم له وذلك التعظيم
الملزوم نعمة منه سبحانه فاظهاره تحدث بالنعمة امتثالا للامر في الاية ممن في قوله
من تعظيم الله بيانية والمبين الملزوم وامتثالا معمول لقوله اظهار واعلم ان جعل
النون هنا للعظمة مع توجيهه بما ذكر لا يخلو عن تكلف اذ لا يخفى ان مقام
خطاب رب العالمين بالثناء عليه من عبده مقام التلبس ظاهرا وباطنا بالذلة
والخضوع وليس مقام تعرض لعظمة العبد والظاهر ان الذي حمل الشارح على
جعل النون للعظمة استبعاد كونها للمتكلم ومن معه ويمكن ان يقال انها
نون المتكلم ومن معه تواضعا لان فيما تنبي عنه النون من اسناده الفعل
اليه مع غيره اشارة الى احتقاره نفسه عن الاستقلال بالقيام بحق الحمد
والصلاة والضراعة فاوقع ذلك الحمد على لسانه والسنة الحامدين على
النعم والصلاة والضراعة على لسانه والسنة المصلين والضارعين اولكون حمده
وصلاته وضراعته ابلغ اذ انشاء الثناء على السنة متعددة ابلغ من انشائه
على لسان واحد من تلك الالسنة وكذلك انشاء الصلاة والضراعة وهذه المبالغة
في الحمد بحسب قدرة المخلوق اما ما يليق بعظمة الخالق سبحانه فامر فوق
قدرة البشر كما اشار الى ذلك قول سيد الحامدين محمد صلى الله عليه وسلم لا
احصي ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك او يقال لما كانت الحمد والصلاة
والضراعة عبادة ادرج حمده وصلاته وضراعته في احمد الحامدين وصلاة
المصلين وضراعة الضارعين في منع الموانع عن اكمال جمع الجوامع اذ العبادة
في الجمع اقرب الى القبول لبركة الجماعة نظير ما قيل في اياك نعبد لا يقال الضراعة
في منع الموانع عن اكمال جمع الجوامع امر يخص المص لا تعلق له بغيره فكيف
يصح ايقاعه على لسان غيره وانما ضراعة الضارعين لانا نقول لا نسلم انه
لا تعلق له بغير المص بل يتعلق بكل من تصور جلالة الكتاب وعلم شرفه فيه
فيبعثه ذلك على الدعاء بمنع الموانع عن اكماله ولو سلمنا انه امر يخصه فلا مانع
من صحة ما ذكر الا ترى ان الجماعة الداعين يقول كل منهم اللهم انا نسألك ويسأل
كل واحد له ولهم مقصوده الخاص الذي لا تعلق لغيره به لكنه ينزل كلا من
الجماعة سائلا منه واعلم انه لا تنافي بين التوجيهات الثلاثة فيصح التوجيه
بها على سبيل الجمع بينها **قوله** وقال ما تقدم دون نحمد الله للتلذذ الاخصر منه
بخطاب الله وندائه يصح توجيهه ايضا بما في الخطاب والنداء من الاشعار بان
حمده واقع على وجه الاحسان المفسر بقوله صلى الله عليه وسلم في حديث

جبريل ان تعبد الله كانك تراه لان كلمات الخطاب والنداء ادل على الحضور واللايق
حذف قوله منه لان افعل التفضيل المعرف باللام يمتنع اتصاله بمن كما تقرر في العربية
قوله اذ القصد ظاهر العبارة انه تعليل للعدول عن الحمد لله وان قوله لانه ثنا تعليل
لكون المعدول اليه نحمدك ولا يخفى ان تعليل العدول عن الصيغة المشار
اليها بما ذكرنا يذكر بعد ذكر المعدول اليه مضموما الى تعليله او بسياق
ما علل به مساق الوصف لا التعليل بان يقال الصيغة الشايعة للحمد التي
القصد بها الخ قوله الذي هو من جملة الاصل في القصد بالخبر قد تقرر
في علم المعاني ان قصد المخبر بخبره اما اعلام المخاطب بالحكم الذي هو
مضمون الخبر واما اعلامه بان المخبر عالم بذلك الحكم كما هو مبين في محله
وان الاول يسمى فايدة الخبر والثاني يسمى لازم الفايدة فالاصل في القصد
بالخبر هو الاعلام بمضمونه واما الاعلام بكون المخبر عالما بمضمونه فهو لازم
لذلك وان كان قد يقصد بالقصد اذا تقرر ذلك فقوله اي بانه مالك لجميع الحمد
من الخلق وقوله الذي هو اي ذلك الاعلام وقوله من جملة الاصل اي
جزي من جزيات الاصل في القصد بمطلق الخبر وقوله من الاعلام بمضمونه
بيان لقوله الاصل فمن فيه بيانية اي من جملة الاصل الذي هو الاعلام بمضمون الخبر
واعلم ان حاصل كلام الشارح هنا مع توجيه كون جملة الحمد الاسمية انشايية لا اخبارية
هو الاشارة الى ايراد وجوابه تقرير الايراد ان يقال لم عدل المصنف عن الصيغة
الشايعة للحمد اي المشهورة وهي الجملة الاسمية المفتتح بها كتاب الله عز
وجل وسور منه بعد البسملة مع انها تفيد اثبات جميع المحامد لله سبحانه على
وجه مما تقدم ان تقرير مراد المص من لفظ نحمدك لافادتها استغراق جميع
المحامد لله سبحانه بالكلام وهو اظهر من دلالة المقام وتقرير الجواب لا نسلم
ان الجملة الاسمية هنا تفيد جميع المحامد لله وكيف تفيده وهي جملة انشايية
معناها الثنا على الله تعالى بانه مالك لجميع الحمد من الخلق كما يدل عليه لام
الاستغراق في الحمد ولام الملك في لله وهذا ثنا بصفة واحدة بخلاف ما قررناه
من ان معنى نحمدك هنا ثنا بجميع الصفات بسبب رعاية الابلغية فلذلك
عدل اليها ولك ان تقول معنى الجملة الاسمية الانشايية الثنا على الله
تعالى بان كل حمد مستحق له سبحانه او مختص به كما يدل عليه لام التعريف
في الحمد ولام الجر في لله لان الاولى ان كانت للاستغراق فالمعنى ظاهر وان كانت
للجنس فهو حاصل من دلالة الثانية على كون جنس الحامد مستحقا له او مختصا

به

به تعالى انه لا فرد منه لغيره لانه ثبوت الفرد لغيره لوجود الجنس في ضمنه ينافي
استحقاقه الجنس واختصاصه به فهو وان كان ثنا بصفة واحدة فهي
صفة تتضمن الثنا عليه بجميع صفاته اجمالا لان كل حمد معناه كل ثنا بجميل
وكل من صفاته تعالى جميل فرعاية الابلغية التي اشار اليها الشارح حاصلة في
الجملة الاسمية على وجه اظهر كما مر في السوال ولا يدعي ان الافتتاح بسوى
ما افتتح به كتاب الله تعالى ابلغ من الافتتاح به الا من ذهل عن منافاة ذلك
للادب مع الكتاب العزيز على ان تقييد الشارح الحمد بالصادر من الخلق يخرج ثناه
تعالى على نفسه وكان الحامل له على التقييد جعل اللام للملك فان ثناه تعالى
قديم لا يوصف بالمملوكية ولا استحالة اللام في لله للاختصاص او للاستحقاق
فيدخل ثناؤه تعالى على نفسه بل هو اولى بقصد الدخول قوله وان لم
تراع الابلغية هناك اي في التعبير بقوله نحمدك اذ مراده بها الثنا ببعض الصفات
قد تقدم ان معنى نحمدك نثني عليك الجميل من غير تعرض لكل الصفات ولا
لبعضها بل على الاطلاق الصادق بالثنا بكل الصفات وببعضها الصادق
بالثنا بتلك الصفة التي هي كونه مالكا لجميع الحمد من الخلق وبالثنا بغيرها
من الصفات وبها مع غيرها اذ رعاية الابلغية هي بان يقيد المعنى اللغوي
بقيد الكلية فانتفا رعاية الابلغية يكون بانتفا التقييد المذكور فيبقى المعنى
اللغوي على اطلاقه الممكن في الجملة من الثنا بالصفة الواحدة التي هي كونه
مالكا لجميع الحمد من الخلق ولا يلزم من انتفا رعاية الابلغية تقييد الثنا بكونه
ببعض الصفات اذ لا يدل عليه الا لفظ نحمدك ولا يقتضيه المقام فالذي
في تقرير ما ادعاه الشارح ان يحذف قوله بان يراد الثنا ببعض الصفات ويقال
وان لم تراع الابلغية بان اريد المعنى اللغوي اي دون تقييد بالكلية فانه
يصدق بالثنا بكل الصفات وببعضها وذكر البعض اعم من تلك الصفة
لصدقه بها وبغيرها او بها مع غيرها الى اخر كلامه وبعد ان تعلم
بان في كلام الشارح على تقرير رعاية الابلغية كما قدمناه لا يخفى عليك بطلان ما
زعمه قوله جمع نعمة بمعنى انعام لما كانت النعمة تطلق على الشي المنعم
به وعلى الانعام الذي هو ايصاله الى المنعم عليه وهو هنا فعل من افعال
الله تعالى بينه بقوله بمعنى انعام على ان المحمود عليه بالحقيقة النعمة بالمعنى
الثاني فهي متعلق الشكر قوله والتنكير للتكثير والتعظيم اي للامرين
معا فان التنكير قد يكون للتكثير وقد يكون للتعظيم وقد يكون لهما معا وهذا

يمثل بقوله تعالى وان يكذبوك فقد كذبت رسل من قبلك اي ذو عدد كثير وايات
عظام قوله الصنع علي نعم علي تعليلية تنبيه علي وقوع الحمد في مقابلة
النعم اي لانعامات كما في قوله تعالى ولتكبروا الله علي ما هداكم اي لهدايته
اياكم وهذا اوضح من قول الشارح وعلي صلة تحمد قوله وانما احمد علي النعم
اي في مقابلتها لا مطلقا لان الاول واجب والثاني مندوب يقال عليه ان
اريد بالثاني ما لم يقيد لفظا فقد يكون واجبا ايضا وكذا اذا اطلق لفظا وقيد
نية بان يقصد ايقاعه في مقابلة النعمة فالاولى في التوجيه ان يقال وتقييد
الحمد بكونه علي النعم لتحقق كونه حمدا واجبا ورفع احتمال الندب اذ المطلق
عن التقييد بذلك لفظا محتمل لكونه واجبا وذلك اذا قيد بما ذكر بالنية
ولكونه مندوبا وذلك اذا لم يقيد به لفظا ولا نية قوله بقوله بدل من قوله بما
هو شانها قوله المضبوطة اي يعلم الحمد عليها الذي هو شكرها بان زيادها
لان صدق الوعد في قوله تعالى لئن شكرتم لازيدنكم يقتضي كون الشكر ملزوما
للازدياد لوجوده يوجد بوجوده لان اللازم لا يتخلف وما ذكره الشارح توجيه
حسن قريب ايضا قوله اخذا من حديث امرنا الله ان نصلي عليك استدلال
علي ان معنى نصلي ندعو بالصلاة ووجهه انهم اطلقوا لفظ نصلي في
قولهم كيف نصلي فاجابهم صلى الله عليه وسلم بالامر بالدعا بالصلاة وهي
الرحمة الا ان الانبيا عليهم الصلاة والسلام خصوا شرعا من بين البشر بالافراد
بالدعا بلفظ الصلاة تعظيما قوله اذا امر بتبليغ اي او يقال النبي انسان
اوحي اليه بشرع وامر بتبليغه الخ وهو نبا في القولين قوله ولفظه بالهمز من
النبا يحتمل علي هذا ان يكون فعيلا بمعنى اسم الفاعل لانه منبئ اي مخبر عن
الله وان يكون فعيلا بمعنى اسم المفعول لانه منبا اي مخبر بالوحي اليه
علي لسان الملك او دونه وهذا انسب بالاول من القولين في مفهوم النبي
والرسول لوجود مناط التسمية في كل نبي سواء كان او غيره فان من لم يومر
بالتبليغ له يلزم كونه مخبرا واذا لم يكن مخبرا فمناط التسمية غير موجود فيه
ويمكن تنزيل كلام الشارح علي الثاني بجعل مخبر في عبارته بصيغة اسم
المفعول قوله من بني عميهم نوفل وعبد شمس فانهما اخوا هاشم والمطلب
ولا بنيه اولاد عبد مناف بن قصي قوله اي بل يغنيكم هو بنا علي ان او من
لفظ النبوة له للشك من الراوي واعلم ان الذي يوضح الاستدلال من هذه
الاحاديث هو ان يقال الال لغة اما اصله الاهل كما اقتصر عليه الكشاف او هو
من

لكن قد اشتهر ضبطها عن الشارح
بصيغة اسم الفاعل صح

من آل الي كذا يوول اذا رجع اليه بقرابة او راي او نحوهما كما هو راي الكسائي
ورجحه بعض المتاخرين وعلي كل من التقديرين فقد دل مجموع الاحاديث
المذكورة علي ان آل محمد مخصوص شرعا بمستحق خمس الخمس الذين حرمت
عليهم الصدقة وهم بنو هاشم وبنو المطلب من بين سائر اهله اي اقاربه
كبني عبد شمس ونوفل او من سائر من يرجع اليه بقرابة او نحوها قوله ما
قامت الطروس مع السطور لعيون الالفاظ مقام بياضها وسوادها فسر الشارح
الطروس بالصحف وهو المعنى الحقيقي وجعل عطف السطور عليها من
عطف الجز علي الكل ووجهه ما فيه تكلف والظاهر ان المراد بالطروس
الورق بدون كتابة من باب اطلاق اسم الكل علي الجز وحمله علي ذلك قصد
تمكن تجنيس القلب بين الطروس والسطور وعيون الالفاظ خيارها المنتقي
للتدوين لبلاغته وجلالة معناه وفي تركيب المتن استعارة بالكناية جمع
لها بين التجريد والترشيح يلزمها استعارة تخييلية فعلي طريقة صاحب
التلخيص تقريره ان يقال اضمر تشبيه انواع الالفاظ بذوي العيون الباصرة
من حيث كونها ذوات اجزا بعضها اشرف من بعض فاثبت لها العيون
تخييلا فالتشبيه المضمر في النفس استعارة بالكناية واثبات العيون
للالفاظ تخييلية والتجريد ان تقرن الاستعارة بما يلايم المستعار له وهو
هنا ذكر الطروس والسطور والترشيح ان تقرن بما يلايم المستعار منه
وهو هنا ذكر البياض والسواد واضافة العيون الي الالفاظ قرينة الاستعارة
ويمكن في تقرير عبارة الكتاب وجه آخر وهو ان يقال لفظ العيون يطلق
علي خيار الشي وعلي آلات البصر بالاشتراك او الحقيقة والمجاز فذكر
في الكتاب مرادا به خيار الالفاظ واعيد الضمير عليه باعتبار المعنى الاخر
علي طريق الاستخدام وقوله مقام بياضها وسوادها اي بمكان
بياض العيون وسوادها فكما ان الطروس والسطور هي التي تحفظ
غالبا الالفاظ المختارة للتدوين وتبقى علي الايام نزلت منزلة ما لا بقا
بدونه لذاتها كالبياض والسواد اللذين لا بقا لذات العين بدونهما اذ
بهما قوامها فابدت الصلاة بدوامها لمناسبة كونها المبدو وما اشتمل
عليها سطور اي في طروس وكسي ذكر رونقا الاشارة الي تشبيه الطروس
المحيط بياضها بسواد السطور ببياض العيون المحيط بسوادها
هذا هو اللايق بتقرير هذا المحل واما ما ذكره الشارح في تقريره فلا يخفى

المنتقى للتدوين لبلاغته وجلالة معناه صح

اي فعل الذي هو كاسبه تنبيه علي ان المراد بالكسب المكسوب وهو الفعل
بمعنى الحاصل بالمصدر وقوله خالقه اشارة الي خلاف المعتزلة في قولهم العبد خالق
لفعله وقد كانت الاوايل منهم كواصل بن عطا وابن عبيد لقرب عهدهم باجماع السلف
علي انه لا خالق الا الله يتحاشون عن اطلاق الخالق ويكتفون بلفظ المخترع
والموجد ونحوها حتى راي ابي علي الجبائي واتباعه ان معنى الكل واحد
وهو المخرج من العدم الي الوجود فتجاسروا علي اطلاق لفظ الخالق خلق
قدرة الله فانها للابداع اي من التاثير والايجاد فافعال العباد واقعة بقدرة الله
تعالي وحدها وليس لقدرتهم تاثير فيها بل الله سبحانه اجرى عادته بان يوجد في
العبد قدرة واختيارا فاذا لم يكن هناك مانع اوجد فيه فعله المقدور مقارنا
لهما فيكون فعل العبد مخلوقا لله ابداعا واحداثا ومكسوبا للعبد والمراد بكسبه
اياه مقارنته لقدرته وارادته من غير ان يكون هناك منه تاثير او مدخل في وجوده
سوى كونه محلا له هذا مذهب الاشعري وخالفه المحققون من اتباعه ثم اختلفوا
فقال الاستاذ ابو اسحق فعل العبد واقع بمجموع القدرتين قدرة الله تعالي
وقدرة العبد التي خلقها له بان تتعلقا جميعا بالفعل نفسه وجواز اجتماع المؤثرين
علي اثر واحد وقال القاضي الباقلاني هو واقع بمجموعهما بمعنى ان قدرة الله
تعالي تتعلق باصل الفعل وقدرة العبد بصفته من كونه طاعة او معصية او
غيرهما مما توصف به افعاله تعالي كما في لطم اليتيم تاديبا او ايذا فان ذات اللطم
واقعة بقدرة الله تعالي في العبد اذا قارنت وكونه في الصورة الاولى طاعة وفي
الثانية معصية بقدرة العبد وتاثيره وقال امام الحرمين كالحكما وهو واقع علي
سبيل الوجوب وامتناع التخلف بقدرة يخلقها الله تعالي في العبد اذا قارنت
حصول الشرايط وارتفاع الموانع والضابط للمذاهب في هذه المسيلة ان يقال
المؤثر في فعل العبد اما قدرة الله فقط بلا قدرة من العبد اصلا وهو مذهب الجبرية
او بلا تاثير لقدرة العبد وهو مذهب الاشعري او المؤثر قدرة العبد وحدها بلا
ايجاب واضطرار وهو مذهب المعتزلة او بالايجاب وامتناع التخلف وهو مذهب
الحكما والمروي عن امام الحرمين او بمجموع القدرتين علي ان تؤثرا في اصل الفعل
وهو مذهب الاستاذ او علي ان تؤثر قدرة العبد في وصفه بان تجعله موصوفا
بمثل كونه طاعة او معصية وهو مذهب القاضي وههنا تنبيهان احدهما ان
جميع افعال الحيوانات علي هذا التفصيل من المذاهب لكن لما كان بعض
الادلة لا يجري في غير المكلف خصوا فعل العبد بالذكر الثاني ان المحققين للاشاعرة

[illegible]

الي

الي التوسط بين مذهبي الجبر والاعتزال لزوم محذور علي كل منهما اما مذهب
الجبرية فلانه يلزم عليه انكار الضروري وهو عين المكابرة وذلك انا نعلم بالضرورة
ان لقدرة العبد وارادته مدخلا في بعض الافعال كحركة البطش دون بعض كحركة
الارتعاش والنبض واما مذهب المعتزلة فلانه يلزم عليه انكار البرهان وهو
سفسطة فقد قام البرهان عقلا ونقلا علي ان الله تعالي خالق كل شيء
وقد بحث شيخنا ابن الهمام في المسايرة فقال ان ما ذكروه من قيام البرهان عقلا
ممنوع وان ما فصلوه من ذكره غير لازم كما يعلم بادنى تامل فيه واما النقليات
فانما تنتهض لو لم يكن عمومات تحتمل التخصيص اما اذا كانت عمومات تحتمله ووجد
ما يوجب التخصيص فلا لكن الامر كذلك وذلك المخصص امر عقلي وهو ان
ارادة العموم فيها تستلزم الجبر المحض المستلزم لضياع التكليف وبطلان
الامر والنهي واما قولهم ان قدرة العبد تتعلق بالمقدور لا علي وجه التاثير
وهو الكسب فمجرد الفاظ لم يحصلوا لها معنى ونحن انما نفهم من الكسب
التحصيل وتحصيل الفعل المعدوم ليس الا ادخاله في الوجود وهو ايجاده
وقد اطال شيخنا في هذه المسيلة ومال فيها الي قريب مذهب القاضي فانه
قال اخرا جميع ما تتوقف عليه افعال الجوارح من الحركات وكذا التروك التي
هي افعال النفس من الميل والداعية والاختيار بخلق الله تعالي لا تاثير لقدرة
العبد فيه وانما محل قدرته عزمه عقيب خلق الله تعالي هذه الامور في باطنه
عزما مصمما بلا تردد وتوجها صادقا للفعل طالبا اياه فاذا اوجد العبد ذلك
العزم خلق الله له ذلك الفعل فيكون منسوبا اليه تعالي من حيث هو حركة والي
العبد من حيث هو زنا ونحوه. وانما يخلق الله سبحانه هذه في القلب ليظهر من
المكلف ما سبق علمه تعالي بظهوره منه من مخالفة او طاعة وليس للعلم خاصية
التاثير فيكون مجبورا ولو خلقت هذه الاشيا توجب اضطراره الي الفعل لانه اقدره
فيما يختاره ويميل اليه عند داعية العزم لما افعاله وتركه اذ من المشتهر ترك الانسان
لما يحبه ويختاره وفعل شي وهو يكرهه لخوف او حيا فعند ذلك العزم الكاسب
بقدرته سبحانه وتعالي صح تكليفه وثوابه وعقابه ومدحه وذمه وانتفى
بطلان التكليف والجبر المحض وكفى في التخصيص لتصحيح التكليف هذا
الامر الواحد اعني العزم المصمم مع انه مخلوق له تعالي بواسطة خلقه
القدرة عليه وما سواه مما لا يحصى من الافعال الجزئية والتروك كلها
مخلوقة لله تعالي تنازع عن قدرة ابتدا بلا واسطة بالقدرة الحادثة اللاحقة

اي فعل الذي هو كاسبه تنبيه علي ان المراد بالكسب المكسوب وهو الفعل
بمعنى الحاصل بالمصدر وقوله خالقة اشارة الي خلاف المعتزلة في قولهم العبد خالق
لفعله وقد كانت الاوايل منهم كواصل بن عطا وابن عبيد لقرب عهدهم باجماع السلف
علي انه لا خالق الا الله يتحاشون عن اطلاق الخالق ويكتفون بلفظ المخترع
والموجد ونحوها وحين راي ابي علي الجبائي واتباعه ان معنى الكل واحد
وهو المخرج من العدم الي الوجود تجاسروا علي اطلاق لفظ الخالق تخلق
قدرة الله فانها للابداع اي من التاثير والايجاد فافعال العباد واقعة بقدرة الله
تعالي وحدها وليس لقدرتهم تاثير فيها بل الله سبحانه اجري عادته بان يوجد في
العبد قدرة واختيارا فاذا لم يكن هناك مانع اوجد فيه فعله المقدور مقارنا
لهما فيكون فعل العبد مخلوقا لله ابداعا واحداثا ومكسوبا للعبد والمراد بكسبه
اياه مقارنته لقدرته وارادته من غير ان يكون هناك منه تاثير او مدخل في وجوده
سوي كونه محلا له هذا مذهب الاشعري وخالفه المحققون من اتباعه ثم اختلفوا
فقال الاستاذ ابو اسحق فعل العبد واقع بمجموع القدرتين قدرة الله تعالي
وقدرة العبد التي خلقها له بان تتعلقا جميعا بالفعل نفسه وجواز اجتماع المؤثرين
علي موثر واحد وقال القاضي الباقلاني هو واقع بمجموعهما بمعنى ان قدرة الله
تعالي تتعلق باصل الفعل وقدرة العبد بصفته من كونه طاعة او معصية او
غيرهما مما توصف به افعاله تعالي كما في لطم اليتيم تاديبا او ايذا فان ذات اللطم
واقعة بقدرة الله تعالي لكن العبد اذا قارنت وكونه في الصورة الاولي طاعة وفي
الثانية معصية بقدرة العبد وتاثيره وقال امام الحرمين كالحكما وهو واقع علي
سبيل الوجوب وامتناع التخلف بقدرة يخلقها الله تعالي في العبد اذا قارنت
حصول الشرايط وارتفاع الموانع والضابط للمذاهب في هذه المسالة ان يقال
الموثر في فعل العبد اما قدرة الله فقط بلا قدرة من العبد اصلا وهو مذهب الجبرية
او بلا تاثير لقدرة العبد وهو مذهب الاشعري او المؤثر قدرة العبد وحدها بلا
ايجاب واضطرار وهو مذهب المعتزلة او بالايجاب وامتناع التخلف وهو مذهب
الحكما والمروي عن امام الحرمين او مجموع القدرتين علي ان تؤثرا في اصل الفعل
وهو مذهب الاستاذ او علي ان تؤثر قدرة العبد في وصفه بان تجعله موصوفا
بمثل كونه طاعة او معصية وهو مذهب القاضي وههنا تنبيهان احدهما ان
جميع افعال الحيوانات ٥ علي هذا التفصيل من المذاهب لكن الخلاف بين بعض
الدلالة يجري في غير المكلف خصوصا فعل العبد بالذكر الثاني ان المحلي للاشاعرة

بلا اجبار

الي

الي التوسط بين مذهبي الجبر والاعتزال لزم محذور علي كل منهما اما مذهب
الجبرية فلانه يلزم عليه انكار الضروري وهو عين المكابرة وذلك انا نعلم بالضرورة
ان للقدرة المقارنة للارادة مدخلا في بعض الافعال كحركة البطش دون بعضها كحركة
الارتعاش والنبض واما مذهب المعتزلة فلانه يلزم عليه انكار البرهان وهو
سفسطة فقد قام البرهان عقلا ونقلا علي ان الله تعالي خالق كل شيء
وقد بحث شيخنا ابن الهمام في المسايرة فقال ان ما ذكروه من قيام البرهان العقلي
ممنوع وان ما فصلوه من ذلك غير لازم كما يعلم بادنى تامل فيه واما النقليات
فانما تنتهي لو لم يكن عمومات تحتمل التخصيص اما اذا كانت عمومات تحتمله ووجد
ما يوجب التخصيص فلا يمكن الامر كذلك وقد كان التخصيص من عقلي وهو ان
ارادة العموم فيها تستلزم الجبر المحض المستلزم لضياع التكليف وبطلان
الامر والنهي واما قولهم ان قدرة العبد تتعلق بالمقدور لا علي وجه التاثير
وهو الكسب فمجرد الفاظ لم يحصلوا لها معنى ونحن انما نفهم من الكسب
التحصيل وتحصيل الفعل المعدوم ليس الا ادخاله في الوجود وهو ايجاده
وقد اطال شيخنا في هذه المسالة ومال فيها الي قريب مذهب القاضي فانه
قال ان جميع ما تتوقف عليه افعال الجوارح من الحركات وكذا التروك التي
هي افعال النفس من الميل والداعية والاختيار بخلق الله تعالي لا تاثير لقدرة
العبد فيه وانما محل قدرته عزمه عقيب خلق الله تعالي هذه الامور في باطنه
عزما مصمما بلا تردد وتوجهها صادقا للفعل طالبا اياه فاذا اوجد العبد ذلك
العزم خلق الله له ذلك الفعل فيكون منسوبا اليه تعالي من حيث هو حركة والي
العبد من حيث هو زنا ونحوه وانما يخلق الله سبحانه هذه في القلب ليظهر من
المكلف ما سبق علمه تعالي بظهوره منه من مخالفة او طاعة وليس العزم خاصية
التاثير فيكون مجبورا ولخلق هذه الاشيا توجب اضطراره الي الفعل لانه اقدره
فيما يختاره ويميل اليه عند داعية العزم الي افعاله وترك اذ من المستقر ترك الانسان
لما يحبه ويختاره وفعل شي وهو يكرهه لخوف او حيا فعند ذلك العزم الكاين
بقدرة الله سبحانه وتعالي صح تكليفه وثوابه وعقابه ومدحه وذمه واستغني
بطلان التكليف والجبر المحض وكفي في التخصيص لتصحيح التكليف هذا
الامر الواحد اعني العزم المصمم مع انه مخلوق له تعالي بواسطة خلقه
القدرة عليه وما سواه مما لا يحصي من الافعال الجزئية والتروك كلها
مخلوقة لله تعالي تنازع عن قدرته بلا واسطة بالقدرة الحادثة السابقة

وقدرة تعالي والله سبحانه وتعالي اعلم ومع ذلك فحسن هذا الحزم لا يقع
الا بتوفيق منه تعالي تفضلا فان كلا للشيطان مع الشهوة الغالبة وهوى
النفس موانع تشبه الفواسر فلا تغلب الا بمعونة التوفيق هذا الكلام يحتاج
وفي شرح العقايد للمولى سعد الدين في تحقيق الخلق لله والكسب للعبد
ما يقرب منه وهو ان صرف العبد قدرته وارادته الى الفعل كسب وايجاد الله
تعالي عقب ذلك والمقدور الواحد داخل تحت قدرتين بجهتين مختلفتين
فالفعل مقدور لله تعالي بجهة الكسب قال وهذا القدر من المعنى ضروري
ولم نقدر على ازيد من ذلك في تلخيص العبارة المفصحة عن تحقيق كون
فعل العبد بخلق الله تعالي وايجاده مع ما للعبد فيه من القدرة والاختيار
انتهى   لا تصلح للضدين اي للتعلق بهما هو قول الاشعري واكثر
اصحابه قالوا لو صلحت للضدين لزم اجتماعهما لوجوب مقارنتها لتلك
القدرة المتعلقة بها بل قالوا ان القدرة الواحدة لا تتعلق بمقدورين
مطلقا سواء كانا متضادين او متماثلين او مختلفين لا معا ولا على سبيل
البدل بل القدرة الواحدة لا تتعلق الا بمقدور واحد وذلك لانها مع المقدور
لا شك ان ما نجده من صدور احد المقدورين مغاير لما نجده عن صدور
الاخر   وقيل تصلح للتعلق بهما على سبيل البدل هو قول كثير من اصحابنا
واقتصر في المواقف على نسبته الى ابن الراوندي من المعتزلة   والاعراض بالجر   اي ابن و
عطف على الكفر فسر التوكل بذلك تنبيها على انه مراد المص وانه التفصيل في
حالتي تعاطي الاسباب وتركها وليس المراد بالتوكل هنا مجرد اعتماد القلب
على الله تعالي لان هذا المعنى لا ينافي تعاطي الاسباب فقد قال رجل لرسول
الله ارسل ناقتي واتوكل او اعقلها واتوكل فقال اعقلها وتوكل رواه البيهقي
وغيره وقال الجنيد ليس التوكل الكسب ولا ترك الكسب التوكل سكون القلب
الى موعود الله   ومن ثم قيل قولا مقبولا قال ابن عطاء الله في كتاب
الحكم له وعبارته ارادتك التجريد وقد اقامك في الاسباب من الشهوة الخفية
والاسباب هنا عبارة عما يتوصل بها الى غرض ما ينال في الدنيا والتجريد عبارة
عن عدم التشاغل بتلك الاسباب وانما كان ما ذكر من الشهوة لعدم وقوفه
مع مراد الله تعالي وارادته هو خلافه ولكون ذلك كانت خفية لانه لم يقصد بذلك
نيل حظ عاجل وانما قصد التقرب الى الله تعالي بكونه على حال هي اعلى من
حال كنت فاته الادب بعدم وقوفه مع مراد الله تعالي وعلامة اقامته اياه في الاسباب

ان يدوم له ذلك وان يحصل له ثمرته ونتيجته وذلك بان يجد عند تشاغله
بالاسباب سلامة في دينه وقطع الطمع وحسن نيته في صلة رحم واعانة فقير
معدم الى غير ذلك من فوايد المال الدينية   بذلك المعلوم الذي سماه هذا
الكتاب جمع الجوامع تنبيه على ان الاشارة من ذلك الى ما تضمنه الكتاب
لا الى ما قبله خاصة من العلمين لانه تكون الاما بين تعالى لان الغاية في
الاول انتم لانه اذا لم يتبع العلم بكل ما في الكتاب الان يريد سبحانه وتعالى نفعنا
به لزم ان يكون العلم بما هو جزء من الكتاب كذلك لدخوله في الجمل بخلاف العكس
اي تم هذا الكتاب من حيث العلم المراد بالعلم في كلام الشارح المعلوم كما ينبه
عليه قوله اي المسايل المقصودة ولذلك قول المص في منع الموانع يجوز
ان يكون علما بمعنى المعلوم الجوامع العلم فيه بمعنى المعلوم واما قولهم لا يحسن ان
يكون اي قوله علما متعلقا بتم اذ لا فايدة في قولنا تم هذا العلم لان ما هو معلوم
معروف والمراد فيه بالعلم الادراك اليقيني اي تيقنت تمام جمع الجوامع
ولا يخفى ما فيه اذ يصح تعلقه بتم على الوجه وايضا فقد تمنع دعوى ان تمامه
معلوم معروف للمخاطب وان كان معلوما للمؤلف   اي المطلع اي لا في
الطيب   وفي ذكره ولا اسماع عطف على قوله في ذكر امتنع وحاصله
ان المص خالف ابا الطيب في امرين لنكتة في كل منهما نسال الله تعالى ان
لا يخالف بنا عن طريق مراضيه ولان يوفقنا الوقوف عند اوامره ونواهيه
تحرك بحذف احدى تاءيه الفوقيتين فناون مفتوحة مضارع تحركت
بنا التانيث الساكنة احرى والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات حمدا يوافي
نعمه ويكافي مزيده والصلاة والسلام الاتمان الاكملان على سيدنا   قال مؤلفه رحمه الله تعالى
محمد وعلى اله وصحبه وعترته والطيبين الطاهرين وقد انتهى نقل
ما من الله تعالى به من معان تحريره وحواشي مجموعه لهذه النسخة
في الثامن من ذي الحجة سنة ستة وثمانين وثمانماية بالقاهرة
المحروسة على يد مؤلفها الفقير الى الله تعالى محمد بن محمد بن
ابي بكر بن ابي شريف الشافعي وانتهى تسويدها قبل ذلك مصنف ثاني عشر رجب من
السنة المشار اليها وانتهى نسخها بهذا الخط على يد فقير رحمة
ربه واحوجهم الى العفو عنه وغفران ذنبه الفقير الحقير المعترف
بالذنب والتقصير خويدم نعال الفقراء وفقه الله تعالى في التحري شهر صفر الخير الذي
من شهور سنة ١١١٩ غفر الله له ولوالديه ومشايخه ومحبيه وحسبنا الله ونعم
الوكيل ولا حول ولا قوة
الا بالله العلي العظيم